جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

نشاط معهد الامم المتحدة الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

ا . عصام الراشد ابو جديري

الرياض

1418 هـ - 1998 م

نشاط معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

إعـــداد

أ. عصام الراشد أبو جديري

مدير المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

نشاط معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

إن لمس دواعي سروري وفخري أن دعيت لمخاطبة هذا المؤتمر المهم، وأود هنا أن أعرب عن تقديري وشكري لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ولرئيسها سعادة البرفيسور عبدالعرير صقر الغامدي لتقديمهم الدعوة لي، وأيضاً لكرم ضيافتهم وأود أيضاً أن أهنىء منظمي المؤتمر على مبادرتهم المقدرة في حشد هذه المجموعة القديرة من صانعي السياسات ومنفذيها للتفاكر حول أنجع السبل والوسائل لتلبية حاجة الدول العربية للمساعدات التقنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

أخاطب جمعكم هذا مديراً لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين(UNAFRI) وهو منظمة حكومية إقليمية قاعدتها في كمبالا أنشئت لمقابلة حاجات القارة الأفريقية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وقد أثبت هذا المعهد منذ أن بدأ أعماله في عام ١٩٩١م أنه وسيلة ناجعة في القارة الأفريقية لتشجيع التعاون بين الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية والخبراء في هذا المجال لمقابلة خطر الجريم المتعاظم في كثير من دول القارة

العضوية في المعهد مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويبلغ عدد أعضاء المعهد حالياً ٢٧ دولة يمثلون جميع مناطق القارة الأفريقية ومن دول الجامعة العربية التي هي أيضاً عضو في المعهد هناك مصر، ليبيا، المغرب، الصومال، السودان، تونس

إن أهم أهداف المعهد الآتي:

١ ـ تصميم وإدارة برامج تدريبية لمختلف قطاعات ودرجات العاملين في مجال العدالة الجنائية لتعريز معارفهم وخبراتهم الفنية

٢ ـ إجراء دراسات وأنشطة بحثية ذات منحى عملي مع المساعدة في إنشاء بنوك معلومات في مجال الجريمة ومحاربة الجريمة ومحاربة الإجرام

٣ ـ تشجيع التعاون الإقليمي لاستحداث سياسات مشتركة، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات حول الجريمة والمسائل المرتبطة بها

٤ ـ تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية للحكومات الأفريقية التي تطلبها

توجه خدمات المعهد بصفة أساسية للدول الأفريقية وخصوصاً كوادر العاملين في مجال منع الجريمة، ومخططي سياسات الإصلاح، وكبار المسئولين عن إدارة العدالة الجنائية وفي غالبية الدول الأفريقية تكون هذه الكوادر في وزارات العدل، والداخلية والشئون الاجتماعية والتخطيط

وفقاً للنظام الأساسي للمعهد فإن تغطية نفقات الإدارة والبرامج هي مسئولية الدول الموقعة على النظام الأساسي وذلك عبر اشتراك سنوي مقدر ولكن بالنظر إلى الصعوبات المالية التي يواجهها المعهد وعدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاهه فإن الأمم المتحدة قد تدخلت بتقديم منحة سنوية محدودة لتغطية بعض النفقات الإدارية للمعهد جدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بتمويل نشاطات المعهد خلال سنوات تأسيسه الأربع سنوات، ولكن لا يتلقى المعهد الآن أي دعم من البرنامج

لقد نظم المعهد منذ أن بدأ ممارسة نشاطه عام ١٩٩١م وبرغم محدودية موارده المالية ـ عديداً من الدورات التدريبية وحلقات العمل، اشتراك فيها

مخططو السياسات في الدرجات العليا إضافة إلى الكوادر الوسيطة من الإداريين في مجال العدالة الجنائية في أفريقيا

وقد شارك في هذه النشاطات التدريبية (حيث أعطيت أولوية كبيرة لتدريب المدربين لكفالة تحقيق أثر مضاعف) ممثلون عن جميع المناطق الجغرافية بالقارة، وفي مجال البحوث شملت نشاطات المعهد حتى الآن تحديد اتجاهاتها وأنماطها، ولفت نظر الدول الأفريقية إليها، إضافة إلى إجراء دراسات ذات منحى عملي في نواح محددة في هذا الميدان

فيما يختص بمجالي البحوث والتدريب أرجو أو أود هنا بعض الأمثلة لمشاريع (تحت التنفيذ أو مرحلة الإعداد) سعى المعهد من خلالها إلى توفير الخدمات التي أنشىء لتوفيرها لدوله الأعضاء

ففي مشروع المعهد حول «تبادل المجرمين والتعاون بين الدول الأفريقية في المسائل الجنائية» قام المعهد بتجميع معلومات واحصاءات عن اتفاقيات تبادل المجرمين والتعاون في المسائل الجنائية في جميع الدول الأفريقية وسوف يتبع هذه المرحلة البحثية تنظيم مؤتمر إقليمي قبل نهاية العام يدعى إليه كبار المسئولين في مجال تبادل المجرمين والتعاون في المسائل الجنائية في الدول الأفريقية لأجل تحليل نتائج البحث والتفاكر في أفضل السبل لدعم التعاون القائم في هذا المجال والهدف الأساسي من هذا الجهد هو تطوير عملية تبادل المجرمين في المنطقة وذلك بتسهيل انفتاح الكوادر المسئولة عن هذا الأمر في الدول الأفريقية على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وسوف تكون هذه نقطة بداية مهمة لإنشاء ترتيبات أفريقية في مجال تبادل المجرمين على مستوى حديث تكون فعالة في مواجهة الجريمة المنظمة والأنواع الأخرى من الجرائم في المنطقة وقد لاحظنا بارتياح أن من بين

الدول الممثلة في اجتماعنا هذا أربع دول هي (مصر، السودان، تونس، والمغرب) تشارك في مشروع المعهد الأفريقي المذكور

ومشروع آخر تعدله في المعهد الأفريقي يخص مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في السيارات، حيث شرعنا في الإعداد لمشروع كبير حول تهريب السيارات عبر الحدود الأفريقية، يهدف المشروع لرفع كفاءة الكوادر العاملة في الأجهزة الإقليمية المنوط بها محاربة هذا النوع من الجرائم عبر الحدود والتي ترتبط في أحيان كثيرة بتهريب المخدرات ومن المؤمل أن يساعد هذا المشروع عند اكتمال تنفيذه في تقوية أجهزة العدالة الجنائية ورفع فاعلية التشريعات الخاصة بكبح جرائم تهريب السيارات عبر الحدود الأفريقية هذا بعض الدول المشاركة في هذا الاجتماع

بالإضافة إلى ما أوردنا أعلاه فقد أدى المعهد الأفريقي دوراً تنسيقياً فعالاً في المنطقة الأفريقية وذلك في مشروعين دوليين كان أولهما دراسة خاصة حول انتشار الأسحلة النارية وأثرها في تزايد الجرائم (ينظم هذا المشروع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية وترعاه الحكومتان الكندية واليابانية)، والمشروع الثاني عن حالة الضحايا، والإيذاء (Vichms, Vichmization)

في مجال الخدمات الاستشارية اضطلع المعهد ببعثات استشارية لبعض دول في المنطقة تلبية لطلبات منها، بالإضافة إلى ذلك فقد بادر المعهد بتقديم خدمات استشارية لبعض الدول الأعضاء حول عدد من المسائل منها رفع مستوى أجهزة العدالة الجنائية وإدارتها وتخفيض اكتظاظ السجون وتأسيس نظام لتجميع وتحليل معلومات حول الجريمة في أفريقيا

إن ما أوردنا أعلاه يشير إلى أن المعهد الأفريقي إذا وفرت له الاحتياجات اللازمة يستطيع تقديم خدمات قيمة لكل الدول الأفريقية بما فيها الدول

العربية في شمال وشمال شرق القارة ولكن يجب التأكيد هنا بأن المعهد ليس بمؤسسة تمويلية بل إنه يعتمد تماماً في تمويله على المساهمات المالية من أعضائه، والمنح من الحكومات الأخرى أو الوكالات الإنمائية الدولية وفي نطاق هذه القيود المالية، فإن المعهد على أتم استعداد لتلبية طلب أي دولة عربية، وبخاصة الأعضاء في المعهد وبالذات إذا ما التزمت تلك الدولة بمقابلة كافة النفقات ذات الصلة، لتقديم خدمات استشارية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والمعهد على استعداد أيضاً للمشاركة في أي برنامج متعدد الأطراف يتم إنشاؤه لتقديم مساعدات تقنية للدول العربية، كما أن المعهد على استعداد لمساعدة هذه الدول في استنهاض قدراتها البشرية والإدارية

ومن المؤمل أن يهيىء التعاون المكثف بين المعهد والأطراف الأخرى في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمؤسسات الأخرى المرتبطة، والدول المانحة، أن يهيىء هذا للمعهد سبيل تقديم خدمات ولو محدودة لدوله الأعضاء بما فيها الدول الممثلة في هذا الاجتماع المهم

أرجو لهذا الاجتماع التوفيق التام مع شكري لحسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته